توحيد الأعمال

يمثل توحيد الأعمال جمع منشآت منفصلة في وحدة اقتصادية واحدة ويتم بطرق متنوعة فقد يتضمن صافي أصول المنشأة وقد يتم بإصدار أسهم أو تحويل نقدية أو ما يعادل النقدية أو أصول أخرى.

مفهوم التوحيد وأنواعه

مفهوم التوحيد: يقصد بالتوحيد جمع منشآت أو مؤسسات أعمال منفصلة في منشأة واحدة معدة التقارير المالية

وقد ينتج عن عملية الاندماج أو التوحيد حصول منشأة واحدة وهي المنشأة المشترية وإذا استطاعت المنشأة السيطرة على واحدة أو أكثر من المنشآت الأخرى التي لا تكون عبارة عن مؤسسات أعمال فإن جمع تلك المنشآت معاً لا يعد اندماج أعمال.

وعندما تشتري منشأة ما مجموعة من الأصول أو صافي الأصول التي لا تشكل مؤسسة عمل ينبغي عليها توزيع تكلفة المجموعة بين الأصول والالتزامات المختلفة القابلة للتحديد في المجموعة على أساس قيمتها العادلة النسبية في تاريخ الاندماج بالشراء.

ويمكن أن ينتج عن التوحيد علاقة بين الشركة الأم والشركة التابعة تكون فيها المنشأة المشترية هي الشركة المنشأة المشتراة هي الشركة التابعة للمنشأة المشترية.

أنواع توحيد الأعمال:

- بحسب وجهة النظر الاقتصادية

التوحيد الأفقي: هو التوحيد الذي يقوم ما بين منشآت تعمل في النشاط نفسه وفي المستوى الإنتاجي نفسه ويرافق هذا النوع من التوحيد عادة تحقيق وفورات تشغيلية وتخفيض للمنافسة.

التوحيد الرأسي: وهو التوحيد الذي يتم بين منشآت تعمل في الصناعة نفسها ولكن تمارس إحدى الشركات الداخلة في التوحيد نشاطاً اقتصادياً مكملاً لنشاط الشركة الأخرى سواءً في مجال الإنتاج أم في مجال التسويق والتوزيع ويرافق هذا النوع من التوحيد عادةً توسيع في قنوات التوزيع وسيطرة نوعية على المنتج وتحقيق وفورات مالية ووفورات تشغيلية وسيطرة على مصادر مدخلات الإنتاج.

التوحيد المختلط: التوحيد المختلط هو التوحيد الذي يتم ما بين شركات تعمل في أنشطة مختلفة ويرافق هذا النوع من التوحيد تنويع في المنتجات وخفض لمخاطر التسويق لهذه المنتجات وتحقيق وفورات مالية ولا يرافقه عادةً نشوء احتكارات لأنه لا يخفض عدد الشركات المنافسة ويؤخذ عليه صعوبة تفسير القوائم المالية الموحدة للشركات الداخلة في المجموعة الموحدة بسبب اختلاف الأنشطة التي تمارسها كل من هذه الشركات.

- **بحسب وجهة النظر القانونية:**

1- التوحيد مع اختفاء الصفة القانونية للمنشأة أو المنشآت المندمجة:

الاندماج القانوني: تحدث عملية الاندماج القانوني عند قيام منشأة بشراء منشأة أخرى حيث تحل المنشأة الأخرى المندمجة وتنتقل موجوداتها ومطاليبها إلى المنشأة الأولى ويترتب على ذلك زوال الصفة القانونية (الشخصية الاعتبارية) للمنشأة المندمجة أي يتم تصفية أعمال المنشأة الأخرى بشكل نهائي.

الاتحاد القانوني: بحسب هذا الشكل يتم دمج منشأتين أو أكثر لتكوين منشأة أخرى جديدة حيث تحل المنشأتان وتنتقل موجوداتهما ومطاليبهما إلى المنشأة الجديدة ويترتب على ذلك زوال الصفة القانونية (الشخصية الاعتبارية) للمنشآت المندمجة أي يتم تصفية أعمال المنشآت المندمجة وتتحول جميعاً إلى قطاعات تعمل في نطاق المنشأة الجديدة.

2 – التوحيد مع بقاء الصفة القانونية للمنشأة المندمجة:

التملك: ويحدث التملك عندما تمتلك إحدى المنشآت غالبية أسهم التصويت الخاصة بمنشأة أخرى وتستمر المنشأتان بالعمل بشكل منفصل ولكن متصل لأن في هذا الشكل من التوحيد يكون للمنشأة المشترية القدرة على السيطرة على إدارة وقرارات المنشأة المسيطر عليها وتسيير أعمالها وفقاً لمصالح الشركة المسيطرة.

وتنشأ علاقة ما بين المنشأتين يطلق عليها علاقة ما بين المنشأة الأم والمنشأة التابعة حيث أن المنشأة الأم (القابضة) التي تملك غالبية أسهم التصويت العائدة للمنشأة الأخرى التي يشار إليها باسم المنشأة التابعة.

ويفترض أن المنشأة الدامجة قد حصلت على السيطرة على منشأة دامجة أخرى عندما تشتري أكثر من نصف حقوق التصويت في تلك المنشأة الأخرى.

شراء أصول الشركة المندمجة: يحدث أحياناً قيام شركة ما بشراء بعض أصول شركة أخرى أو كلها وأحياناً التعهد ببعض خصومها أو كلهم. ففي هذه الحالة فإن الشركة المشترية تقوم بسداد قيمة صافي الأصول المشتراة المتفق عليها إلى الشركة البائعة (وليس إلى مساهمي الشركة البائعة) وقد تستمر إذا استمرت الشركة البائعة في مزاولة نشاطها أو قد يؤدي بيع غالبية أصولها إلى تصفية نشاطها. ولكن إذا استمرت الشركة البائعة في نشاطها بعد بيع بعض أصولها فإنها تستمر كشخصية مستقلة تماماً عن الشركة المشترية وليست قسماً من أقسامها ولا تعد كشركة تابعة للشركة المشترية.

- **التوحيد بحسب العلاقة بين طرفي التوحيد:**

التوحيد الودي: يقصد به ذلك التوحيد الذي يتم ما بين طرفي التوحيد دون مقاومة من أصحاب المصالح في الشركة المستثمر فيها.

التوحيد غير الودي (القسري): هو التوحيد الذي يتم ما بين الشركات مع وجود مقاومة من أصحاب المصالح في الشركة المندمجة.

مزايا توحيد الأعمال

تحقيق وفورات تشغيلية ، تحقيق وفورات مالية ، اختراق الأسواق، الحصول في وقت قصير على وحدة اقتصادية قائمة بالفعل تتوافر لها التسهيلات الإنتاجية اللازمة ومصادر التوريد ومنافذ التوزيع، الحصول على خبرات جديدة في مجالات الإنتاج والتسويق والتمويل مما يعزز من قدرتها ومركزها التنافسي، تحقيق هدف تنويع العمليات بدرجة أسرع ومن ثم التقليل من مخاطر العمليات التي قد تتعرض لها الشركة

قد ينتج عن توحيد الأعمال آثار سلبية تتجلى فيما يلي:

ظهور الشركات الاحتكارية والتكتلات الاقتصادية مما يضعف المنافسة ويهيئ الفرصة لتحكم الشركات الكبيرة في السوق ، ظهور صيغ التحالف العالمي الاستراتيجي وإجماعها في غزو الدول النامية ، الاستغناء عن عدد كبير من العاملين وهذا يؤثر بصورة كبيرة على المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بمعنى انه ينتج عن التوحيد مخاطر اقتصادية واجتماعية .

مراحل توحيد الأعمال

تختلف مراحل توحيد الأعمال باختلاف نوع التوحيد وبشكل عام يمكننا عرض المراحل التي تمر فيها عملية التوحيد على النحو التالي:

المرحلة الأولى: تحديد الهدف من التوحيد

المرحلة الثانية: تحديد الشركة المستهدفة

المرحلة الثالثة: تحليل البيانات التي تم جمعها:

في هذه المرحلة يُبدأ بتحليل البيانات المالية وغير المالية للشركة المستهدفة وبتحليل الصناعة التي تعمل فيها وبتحليل المتغيرات في الاقتصاد الكلي واختيار مدخل التقويم المناسب وفيما يلي عرض موجز لهذه الخطوات:

أولاً: تكوين صورة كاملة عن الشركة المستهدفة

ثانياً: تحليل الصناعة

ثالثاً: تحليل الاقتصاد الكلي

المرحلة الرابعة: تحليل القوائم المالية للشركة المستهدفة

المرحلة الخامسة: اختيار المدخل المناسب لتقويم الشركة المستهدفة

المرحلة السادسة: تحليل بدائل الاستثمار وتحليل العلاقة بين عائد كل استثمار ومخاطره

المرحلة السابعة: تحديد سعر التوحيد

يتوجب في هذه المرحلة تحديد سعر الشراء الذي يقبل به الطرفان في صفقة التوحيد.

ويقصد بسعر التوحيد بأنه تكلفة الشراء المدفوعة من الشركة الدامجة إلى مساهمي الشركة المتحدة (المندمجة) وتعد عملية تحديده من الأمور الهامة جداً عند التخطيط للتوحيد وتستخدم عدة طرق لتحديده هي:

طريقة الأرباح المتوقعة سنوياً:

هناك عدة طرق لقياس الأرباح المتوقعة التي ستحققها الشركة حيث يتم أحياناً تقييم الشركات على أساس أضعاف الإيرادات التي يحققونها حالياً فمثلاً لو جاء في تقرير إحدى الشركات إحدى الشركات أنها حققت أرباحاً بلغت (50000) لهذه السنة فإن قيمة هذه الشركة يمكن أن تقدر بضرب هذا المبلغ بخمسة أضعاف أي (250000) أما تقدير قيمة المضاعف الذي سنضرب به الأرباح فيخضع للتقدير الشخصي وهو مبني على عدة عوامل مثل المخاطرة وتنوعه مصادر الربح ودرجة النمو المتوقع للشركة.

طريقة رسملة الأرباح المتوقعة سنوياً:

تقوم هذه الطريقة على تقدير الأرباح السنوية للشركة المندمجة لعدد من السنوات وبعد ذلك تقوم بتجميع هذه الأرباح وقسمتها على عدد السنوات فنحصل على المتوسط وبضرب هذا المتوسط بمقلوب المعدل المرغوب نحصل على قيمة الشركة المندمجة.

طريقة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية المتوقعة:

تقوم هذه الطريقة على حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الصافية المتوقعة التي يمكن أن تحققها الشركة وهذا الامر يتطلب تقدير مبالغ التدفقات النقدية ووقتها والقيام بخصمها باستخدام معدل خصم مناسب لطبيعة الشركة وعملها.

فمثلاً: إذا كان متوقعاً أن تحقق الشركة تدفقات نقدية تبلغ (35000) ل.س سنوياً في كل سنة من السنوات الـ (25) القادمة فتكون القيمة الحالية لهذه الشركة مخصومة بمعدل خصم (10%) وهو (317696) وهذا المبلغ حصلنا عليه كما يلي:

التدفقات النقدية السنوية 35000

معامل القيمة الحالية لدفعة نقدية سنوية لمدة

25 سنة بمعدل خصم 10% 317696/9.07704

طريقة تحديد القيمة العادلة الجارية لصافي أصول الشركة المندمجة:

يؤدي التقويم العادل لأصول الشركة المندمجة والتزاماتها دوراً هاماً في تحقيق منفعة لمساهمي الشركة التابعة ومن أجل التوصل إلى التقويم العادل لا بد من اللجوء إلى التثمين أو التقويم الذي قد يكون سهلاً نسبياً بالنسبة إلى بعض الأصول كالأسهم التي تمتلكها الشركة المندمجة

كذلك الأمر بالنسبة لبعض الالتزامات قصيرة الأجل كأوراق الدفع التي تدين بها الشركة المندمجة في حين يكون التقويم خاضعاً للتقدير الشخصي بالنسبة لعناصر أخرى كما هو الحال عند تقدير قيمة عقار في منطقة تمت بها عدة عمليات بيع للأراضي.

طريقة حساب صافي الأصول:

لحساب صافي أصول أي شركة لدينا طريقتين:

الطريقة الأولى:

صافي أصول الشركة = أصول الشركة – التزامات الشركة

الطريقة الثانية:

صافي أصول الشركة = حقوق الملكية

تذكرة: الميزانية تحوي في جانبها الأيمن أصول الشركة وفي جانبها الأيسر التزامات الشركة وحقوق الملكية

هذه القيم هي قيم دفترية لأنها مأخوذة من دفاتر الشركة ولكن ما يهمنا هو القيمة العادلة للبنود حيث القيمة العادلة تشتق من سعر السوق

في حال قامت الشركة بدفع أكثر من صافي الأصول بقيمتها العادلة تعتبر هذه الزيادة شهرة وإذا دفعت أقل من القيمة العادلة لصافي الأصول الفرق يعتبر شهرة سالبة

المرحلة الثامنة: المساومة والتفاوض بين طرفي صفقة التوحيد

المرحلة التاسعة: الاتفاق على دفع بدل التوحيد

يتوجب في هذه المرحلة الاتفاق بين الطرفين على طريقة دفع مقابل تملك الاستثمارات (نقداً، أو بتبادل أسهم، أو بتقديم أصول، أو بخليط مما سبق)

ونستطيع إعطاء حصص لمالكي الشركة المشتراة من خلال بيع أسهم من الشركة التي اشترت فتبيع الأسهم بقيمتها الأسمية إضافة إلى علاوة فيكون لدينا:

رأس مال أسهم بقيمة اسمية

رأس المال الإضافي (العلاوة)

ملاحظة: الأعباء اللاحقة للتملك والقابلة للتحديد بتاريخ التملك تضاف إلى تكلفة الأصل أي ترسمل

المرحلة العاشرة: إتمام إجراءات التملك

المحاسبية في توحيد الأعمال

ليكن لدينا الميزانيتين التاليتين لشركتين مختلفتين (الشركة أ، الشركة ب)

ميزانية الشركة أ

500000 مباني	1000000 رأس مال الأسهم
200000 مخزون	300000 رأس المال الإضافي
800000 نقدية	100000 أرباح محتجزة
	100000 موردين
1500000	1500000

ميزانية الشركة ب

100000مباني	100000 رأس مال الأسهم
50000 مخزون	60000 رأس المال الإضافي
50000 نقدية	30000 أرباح محتجزة
	10000 موردين
200000	200000

وأرادت الشركة أ شراء الشركة ب (تملكها) وأبقت على صفة ب القانونية

المطلوب كتابة الخطوات الواجب على الشركة أن تقوم بها حتى دفع تكلفة التملك وكتابة القيود المحاسبية اللازمة وإعداد ميزانية الشركة أ بعد إثبات الشراء.

عند شراء الشركة أ للشركة ب يجب على الشركة أ معرفة القيمة العادلة للشركة ب وذلك انطلاقاً من القيمة الدفترية للشركة ب

- حساب صافي أصول الشركة المشتراة (الشركة ب) بالقيم الدفترية

لدينا طريقتين لحساب صافي أصول الشركة بالقيم الدفترية

صافي أصول الشركة بالقيمة الدفترية = أصول الشركة– التزامات الشركة

= 200000 −10000 =190000

حيث أصول الشركة هي عبارة عن المباني والمخزون والنقدية والتزامات الشركة هي الموردين فقط والباقي هو حقوق الملكية

صافي أصول الشركة بالقيمة الدفترية= حقوق الملكية= 100000+60000+30000= 190000

حيث حقوق الملكية هي رأس مال الأسهم ورأس المال الإضافي والأرباح المحتجزة

- معرفة صافي أصول الشركة المشتراة بالقيمة العادلة

القيم العادلة للشركة المشتراة تكون معطاة في نص المسألة

على فرض كانت القيم العادلة للبنود في الشركة المشتراة كما يلي:

300000 مباني، 60000 مخزون، 50000 نقدية، 10000 موردين

صافي أصول الشركة بالقيمة العادلة= أصول الشركة – التزامات الشركة

= 410000 −10000 =400000

حيث أصول الشركة هي المباني والمخزون والنقدية والتزامات الشركة هي الموردين

العلاقة بين صافي أصول الشركة بالقيمة العادلة وصافي أصول الشركة بالقيمة العادلة؟

صافي أصول الشركة بالقيمة العادلة= صافي أصول الشركة بالقيمة الدفترية مضافاً اليها أو مطروحاً منها فروقات القيم العادلة

فروقات القيم العادلة هو الفرق بين قيمة البند الدفترية وقيمة البند العادلة

المباني بالقيمة الدفترية كانت 100000 المباني بالقيمة العادلة 300000

أي زادت المباني بمقدار 200000

المخزون بالقيمة الدفترية كان 50000 المخزون بالقيمة العادلة 60000

أي زاد المخزون بمقدار 10000

النقدية والموردين بالقيمة العادلة والقيمة الدفترية نفس القيمة

حسبنا صافي أصول الشركة بالقيمة الدفترية وكانت 190000

حسبنا صافي أصول الشركة بالقيمة العادلة وكانت 400000

صافي أصول الشركة بالقيمة العادلة= صافي أصول الشركة بالقيمة الدفترية + أو – فروقات القيم العادلة نجد أن

400000 = 10000+200000+190000

حيث 200000 هي زيادة المباني و10000 هي زيادة المخزون

على فرض أن القيم العادلة لصافي الأصول للشركة ب تغيرت وأصبحت كما يلي:

320000 مباني، 40000 مخزون، 50000 نقدية، 10000 موردين

لمعرفة صافي الأصول بالقيمة العادلة نطبق المعادلة:

صافي الأصول بالقيمة العادلة= صافي الأصول بالقيمة الدفترية + أو – فروقات القيم العادلة

نحسب فروقات القيم العادلة:

المباني بالقيمة الدفترية 100000 المباني بالقيمة العادلة 320000

أي زادت المباني بمقدار 220000

المخزون بالقيمة الدفترية 50000 المخزون بالقيمة العادلة 40000

أي نقص المخزون بمقدار 10000

إذاً صافي الأصول بالقيمة العادلة= 190000+220000−10000=400000

190000 هي صافي أصول الشركة بالقيمة الدفترية

220000 هي زيادة المباني

10000 هي نقص المخزون

أصبحنا الآن نعرف أن قيمة الشركة الدفترية 190000 وقيمة الشركة العادلة 400000

ثالثاً حساب تكلفة التملك

قيمة الشركة العادلة 400000 وعند القيام بالمفاوضات بين الشركتين قامت الشركة المشترية بدفع 100000 نقداً وباقي المبلغ قامت الشركة أ بإعطائه لمالكي الشركة المشتراة كحصص في رأس مال أسهم الشركة المشترية حيث قررت الشركة أ إعطائهم 11 سهم حيث القيمة الأسمية للسهم 20000 والقيمة السوقية 30000

الفرق بين القيمة الاسمة والقيمة السوقية للأسهم (10000=30000−20000) هو عبارة عن رأس المال الإضافي (العلاوة)

220000=11×20000 وهو رأس مال الأسهم الأسمية

110000=11×100000 وهو رأس المال الإضافي (العلاوة)

إذاً تكلفة التملك المدفوعة هي عبارة عن 100000 نقداً و 220000 رأس مال اسهم اسمية و 110000 رأس المال الإضافي مجموعهم هو 430000 هذه القيمة تدعى تكلفة التملك

تكلفة التملك = 430000 وصافي الأصول بالقيمة العادلة = 400000 الفرق بينهما (430000− 400000) هو عبارة عن الشهرة 30000

وبما أن تكلفة التملك (القيمة المدفوعة) أكبر من القيمة العادلة فالشهرة موجبة

إذاً تكلفة التملك – صافي الأصول القيمة العادلة= الشهرة

في حال كانت القيمة العادلة أكبر من تكلفة التملك فالشهرة تكون سالبة وتدعى (أرباح التملك)

هذه الطريقة في حساب الشهرة تدعى الطريقة المباشرة .... هناك طريقة أخرى لحساب الشهرة وهي الطريقة غير المباشرة

بحسب هذه الطريقة فقط نعوض صافي الأصول بالقيمة العادلة بقانونها الذي أخذناه قبل قليل وهو:

صافي الأصول بالقيمة العادلة= صافي الأصول بالقيمة الدفترية + أو – فروقات القيم العادلة

حيث كانت صافي الأصول بالقيمة الدفترية 190000

فروقات القيم العادلة: المباني زادت بمقدار 220000 والمخزون نقص بمقدار 10000 أما النقدية والموردين فبقوا على حالهم وبالتالي يصبح القانون بالطريقة غير المباشرة كما يلي:

الشهرة= تكلفة التملك− (صافي الأصول بالقيمة الدفترية + أو – فروقات القيم العادلة)

الشهرة= 430000- (190000 + 220000 – 10000)

= 430000- 190000 – 220000 + 10000 =30000

لدينا أيضاً علاوة الشراء وهي عبارة عن الزيادة في القيمة المشتراة (تكلفة التملك) عن القيمة الدفترية

علاوة الشراء هي عبارة عن تكلفة التملك – صافي الأصول بالقيمة الدفترية

علاوة الشراء= 430000- 190000=240000

تسجيل القيود المحاسبية لإثبات عملية شراء الشركة أ للشركة ب

سيكون القيد على الشكل التالي: وذلك القيد يسجل في دفاتر الشركة أ المشترية

430000 من ح/ الاستثمار في الشركة ب

إلى المذكورين

220000 ح/ رأس مال الأسهم الاسمية

110000 ح/ رأس المال الإضافي

100000 ح/ النقدية

ميزانية الشركة أ بعد إثبات عملية الشراء ستصبح على الشكل التالي:

ميزانية الشركة أ بعد إثبات الشراء

500000 مباني	1220000 رأس مال الأسهم
200000 مخزون	410000 رأس المال الإضافي
700000 نقدية	100000 أرباح محتجزة
430000 الاستثمار في ب	100000 موردين
1830000	1830000

النقدية كانت 800000 وأصبحت 700000 لأن الشركة دفعت نقداً 100000 مقابل شراء الشركة ب

430000 الاستثمار في الشركة ب يجب إضافته إلى الميزانية

رأس مال الأسهم الاسمية كان 1000000 أصبح 1220000 والزيادة 220000 هي عبارة عن رأس مال الأسهم الاسمية المعطى كحصص لمالكي الشركة المشتراة

رأس المال الإضافي كان 300000 أصبح 410000 الزيادة 110000 هي عبارة عن العلاوة الناتجة عن بيع حصص رأس مال الأسهم في الشركة أ الى مالكي الشركة ب

في حال الشركة أ قامت بدمج الشركة ب معها أي قامت بإلغاء صفة الشركة ب القانونية

المطلوب: معالجة هذه الحالة باستخدام بيانات المثال السابق

في هذه الحالة عندما تغلى الصفة القانونية للشركة ب كل ما تملكه الشركة ب سيؤول إلى الشركة أ ويصبح في حيازتها والشركة ب ستلغى وسيكون القيد المحاسبي في دفاتر الشركة أ على الشكل التالي:

من المذكورين

320000 ح/ المباني

40000 ح/ المخزون

50000 ح/ النقدية

30000 ح/ الشهرة

إلى المذكورين

430000 ح/ الاستثمار في ب

10000 ح/ الموردين

ستصبح جميع التزامات الشركة ب وأصولها في حيازة الشركة أ حيث نأخذ قيم الأصول والالتزامات للشركة **بقيمتها العادلة** أما بالنسبة لحساب الاستثمار في الشركة ب قمنا بإقفاله لأن التكلفة هنا خصصت على عناصر أصول وخصوم الشركة المندمجة

وبالتالي ستصبح ميزانية الشركة أ بعد الاندماج وانطلاقاً من ميزانية الشركة أ بعد إثبات الشراء كما يلي:

ميزانية الشركة أ بعد الاندماج

820000 مباني	1220000 رأس مال الأسهم
240000 مخزون	410000 رأس المال الإضافي
750000 نقدية	100000 أرباح محتجزة
30000 شهرة	110000 موردين
1840000	1840000

المباني كانت 500000 أصبحت 820000 الـ 320000 الزيادة ناتجة عن مباني الشركة المندمجة مع الشركة أ لأن مباني الشركة ب أصبحت مع مباني الشركة أ بسبب الاندماج حيث أخذناها بالقيمة العادلة

وبنفس الطريقة بالنسبة لباقي البنود (المخزون، النقدية، الموردين) أما الشهرة فهي ناتجة عن فرق القيمة العادلة عن القيمة المدفوعة التي حسبناها قبل قليل ورأينا أن الشهرة مقدارها 30000

على فرض أن الشركة أ تملكت 90% من الشركة ب

المطلوب معالجة هذه الحالة حسب معطيات المثال الأول في المحاضرة

الفكرة من هذه الحالة هو عندما تكون عملية الشراء في حالة السيطرة أقل من 100% وحسب هذه الحالة فرضناها 90%

عندما يكون الشراء أقل من 100% الاختلاف سيكون في عملية الحساب والأرقام أما القيود فلن تتغير

بالنسبة لصافي الأصول الدفترية كانت قيمتها 190000 وبالتالي ما تملكه الشركة أ هو:

190000 × 90% = 171000

وما يبقى ملك للشركة ب هو المتمم ل 100% أي 190000 × 10% =19000

بالنسبة لصافي الأصول بالقيمة العادلة كانت 400000

القيمة العادلة الملزمة الشركة أ بدفعها هي: 400000 × 90% = 360000

القيمة العادلة التي تبقى للشركة ب هي: 400000 × 10% = 40000 وهذه الـ 40000 تسمى حق الأقلية

وفي حال قمنا بحساب صافي الأصول بالقيمة العادلة من القانون:

صافي الأصول بالقيمة العادلة= صافي الأصول بالقيمة الدفترية + أو – فروقات القيم العادلة

يجب أن نأخذ فروقات القيم العادلة بنسبة 90% فقط

حسبنا صافي الأصول بالقيمة الدفترية بنسبة 90% وكانت تساوي 171000

نتج لدينا فروقات بالقيم العادلة: زيادة المباني 220000 ونقص في المخزون 10000

بالنسبة للمباني: 220000 × 90% = 198000

بالنسبة للمخزون: 10000 × 90% =9000

إذاً صافي الأصول بالقيمة العادلة = 171000 + 198000 – 9000 = 360000

بالنسبة لتكلفة التملك كانت 430000 أيضاً نأخذ منها 90%

430000 × 90% = 387000 وهي القيمة المدفوعة من قبل الشركة أ مقابل تملك 90% من الشركة ب

بالنسبة للشهرة وهي عبارة عن تكلفة التملك – صافي الأصول بالقيمة العادلة

حيث نأخذ تكلفة التملك وصافي الأصول بالقيمة العادلة بنسبة 90%

الشهرة = 387000 – 360000 = 27000

وبنفس الطريقة لو أخذنا الشهرة المحسوبة من قبل وضربناها ب 90% حيث كانت قيمة الشهرة 30000 وبالتالي:

30000 × 90% = 27000

سيكون قيد إثبات الشراء في دفاتر الشركة أ في هذه الحالة كما يلي:

387000 من ح/ الاستثمار في الشركة ب

إلى المذكورين

198000 ح/ رأس مال الأسهم الاسمية

99000 ح/ رأس المال الإضافي

90000 ح/ النقدية

حيث الأرقام في هذا القيد هي عبارة عن أرقام القيد الأول (قيد إثبات الشراء) ولكن مضروبة ب 90%

حساب الاستثمار: 430000 × 90% = 387000

رأس مال الأسهم الاسمية: 220000 × 90% = 198000

رأس المال الإضافي: 110000 × 90% = 99000

النقدية: 100000 × 90% = 90000

مثال عن الاتحاد القانوني:

في 2009/1/1 كانت ميزانية شركة الصقر وشركة الفهد على النحو التالي:

البيان	شركة الصقر		شركة الفهد	
	قيم دفترية	قيم عادلة	قيم دفترية	قيم عادلة
نقدية	150000	150000	100000	100000
زبائن	200000	180000	180000	175000
مخزون	300000	275000	400000	375000
معدات	200000	150000	150000	125000
مباني	400000	450000	300000	325000
إجمالي الأصول	1250000	1205000	1130000	1100000
دائنون	250000	250000	300000	275000
أوراق دفع	200000	225000	105000	110000
رأس مال الأسهم	350000		300000	
رأس المال الإضافي	250000		250000	
أرباح محتجزة	200000		175000	
إجمالي الخصوم	1250000	475000	1130000	385000

وفي هذا التاريخ تم الاتفاق ما بين الشركتين على الاتحاد وتكوين شركة جديدة تحت اسم شركة الساحل برأس مال قدره (1500000) نقداً حيث قامت شركة الساحل بشراء كامل صافي أصول شركة الصقر مقابل مبلغ (800000) بينما اشترت صافي أصول شركة الفهد مقابل مبلغ (700000) والمطلوب:

تحديد تكلفة الاندماج لكل من صافي أصول شركة الصقر والفهد

إجراء القيود المحاسبية بدفاتر شركة الساحل والمتعلقة بإثبات الاندماج وتوزيع تكلفة الاندماج على الأصول والخصوم باستخدام طريقة الاستملاك

إعداد الميزانية العائدة لشركة الساحل بعد الاندماج مباشرة

الحل:

تكلفة الاندماج

تكلفة استملاك صافي أصول شركة الصقر:

نقداً: 800000

تحديد الشهرة:

الشهرة= تكلفة التملك– صافي الأصول بالقيمة العادلة

حيث كلفة التملك:800000 وصافي الأصول بالقيمة العادلة يجب علينا حسابها

صافي الأصول بالقيمة العادلة = أصول الشركة بالقيمة العادلة – التزامات الشركة بالقيمة العادلة

730000 = 475000 – 1205000 =

إذاً الشهرة = 800000 – 730000 = 70000

تكلفة استملاك صافي أصول شركة الفهد:

نقداً: 700000

تحديد الشهرة:

الشهرة = تكلفة التملك – صافي الأصول بالقيمة العادلة

تكلفة التملك: 700000، صافي الأصول بالقيمة العادلة يجب حسابها

صافي الأصول بالقيمة العادلة = أصول الشركة بالقيمة العادلة – التزامات الشركة بالقيمة العادلة

715000 = 385000 – 1100000 =

إذاً الشهرة = 700000 – 715000 = (15000)

الشهرة سالبة وعندما تكون الشهرة سالبة تدعى ب **أرباح الاندماج**

القيود المحاسبية في دفاتر شركة الساحل:

بالنسبة لشركة الصقر:

800000 من ح/ الاستثمار في شركة الصقر

800000 إلى ح/ النقدية

إثبات الاستثمار في شركة الصقر

من المذكورين

150000 ح/ النقدية

180000 ح/الزبائن

275000 ح/ المخزون

150000 ح/ المعدات

450000 ح/ المباني

70000 ح/ الشهرة

إلى المذكورين

800000 ح/ الاستثمار في شركة الصقر

250000 ح/ الدائنون

225000 ح/ أوراق الدفع

تخصيص التكلفة على عناصر الأصول والخصوم

بالنسبة إلى شركة الفهد:

700000 من ح/ الاستثمار في شركة الفهد

700000 إلى ح/ النقدية

إثبات الاستثمار في شركة الفهد

من المذكورين

100000 ح/ النقدية

175000 ح/ الزبائن

375000 ح/ المخزون

125000 ح/ المعدات

325000 ح/ المباني

إلى المذكورين

700000 ح/ الاستثمار في شركة الفهد

275000 ح/ الدائنون

110000 ح/ أوراق الدفع

15000 ح/ أرباح الاندماج (الشهرة السالبة)

تخصيص التكلفة على عناصر الأصول والخصوم

ميزانية شركة الساحل بعد الاتحاد مباشرة

الميزانية بتاريخ 2009/1/1

250000 نقدية	1500000 رأس المال
355000 زبائن	525000 دائنون
650000 مخزون	335000 أوراق الدفع
275000 معدات	15000 أرباح الاندماج
775000 مباني	
70000 شهرة	
2375000	2375000

رأس المال 1500000 هو عبارة عن مجموع الاستثمار في شركة الفهد وشركة الصقر

800000 + 70000 = 150000

حل تمارين الفصل الثاني:

السؤال الأول:

بتاريخ 2009/1/1 اتحدت الشركة س مع الشركة ص تحت اسم شركة السلام، هذا وقد دفعت شركة السلام مبلغ 3,000,000 نقداً مقابل صافي أصول الشركة س ومبلغ 2,000,000 مقابل صافي أصول الشركة ص وكانت ميزانيتا الشركتين بذلك التاريخ كما يلي:

البيـــــان	س	ص
نقدية	1,500,000	1,000,000
زبائن	500,000	200,000
مخزون	1,000,000	700,000
استثمارات مالية	120,000	–
مباني	1,100,000	1,500,000
مجموع الأصول	4,220,000	3,400,000
رأس مال الأسهم	3,000,000	2,000,000
أرباح محجوزة	70,000	400,000
دائنون	500,000	400,000
أوراق دفع	650,000	600,000
إجمالي	4,220,000	3,400,000

والمطلوب:

- تحديد تكلفة التوحيد لكل شركة بدفاتر شركة السلام.
- إثبات الشراء وفقاً لتكلفة الاستملاك.
- إجراء قيود تخصيص التكلفة على عناصر الأصول والخصوم.
- إعداد ميزانية شركة السلام

الحل:

أولاً: تكلفة التوحيد:

للشركة س: المبلغ المدفوع نقداً من نص السؤال 3000000

للشركة ص: المبلغ المدفوع نقداً من نص السؤال 2000000

إذاً كلفة التوحيد الكلية هي: 3000000 + 2000000 = 5000000

ثانياً: إثبات الشراء:

عند الشراء شركة السلام دفعت نقداً ولكن شركة السلام لم تكن موجودة من قبل وبالتالي لا يوجد نقود في صندوقها أي لا يوجد نقدية فعند إثبات عملية الشراء نستبدل حساب النقدية بحساب رأس المال لأنه كما نعلم عند تأسيس الشركة سيكون فيها رأس مال

وهنا سيكون رأس مال شركة السلام بمقدار المبلغ المدفوع مقابل اتحاد الشركتين س و ص

3000000 للشركة س و 2000000 للشركة ص أي 5000000 رأس المال ويكون القيد على الشكل التالي:

من المذكورين

3000000 ح/ الاستثمار في الشركة س

2000000 ح/ الاستثمار في الشركة ص

5000000 إلى ح/ رأس المال

ثالثاً: إجراء قيود تخصيص التكلفة:

بالنسبة للشركة س:

من المذكورين

1500000 ح/ النقدية

1000000 ح/ المخزون

120000 ح/ استثمارات مالية

1100000 ح/ المباني

500000 ح/ الزبائن

إلى المذكورين

3000000 ح/ الاستثمار في الشركة س

650000 ح/ أوراق الدفع

500000 ح/ الدائنون

70000 ح/ أرباح التملك

هنا لدينا الطرف المدين أكبر من الطرف الدائن وبالتالي متمم الطرف الدائن هو عبارة عن أرباح التملك (شهرة سالبة)

حيث نستطيع حساب أرباح التملك من قانون الشهرة

الشهرة = كلفة التملك (التوحيد) – صافي الأصول بالقيمة العادلة

ملاحظة هامة: في نص المسألة لم تعطى القيم العادلة وإنما فقط الدفترية ففي هذه الحالة نعتبر أن القيم الدفترية هي القيم العادلة ذاتها

كلفة التملك في الشركة س = 3000000

صافي أصول الشركة س بالقيمة العادلة = أصول الشركة س بالقيمة العادلة – التزامات الشركة س بالقيمة العادلة

صافي أصول الشركة بالقيمة العادلة = 422000 – (650000 +500000) = 3070000

الشهرة = 3000000 – 3070000 = (70000) وهي أرباح التملك

بالنسبة للشركة ص:

من المذكورين

1000000 ح/ النقدية

200000 ح/ الزبائن

700000 ح/ المخزون

1500000 ح/ المباني

إلى المذكورين

2000000 ح/ الاستثمار في الشركة ص

400000 ح/ الدائنون

600000 ح/ أوراق الدفع

400000 ح/ أرباح التملك

وهنا أيضاً لدينا الطرف المدين أكبر من الطرف الدائن والفرق هو 400000 أرباح تملك (شهرة سالبة) أيضاً نستطيع حسابها من قانون الشهرة

الشهرة = كلفة التملك – صافي الأصول بالقيمة العادلة

كلفة التملك = 2000000

صافي الأصول بالقيمة العادلة = 3400000 – (600000 + 400000) = 2400000

الشهرة = 2000000 – 2400000 = (400000) أرباح تملك

رابعاً: ميزانية شركة السلام:

2500000 النقدية	5000000 رأس مال الأسهم
700000 الزبائن	900000الدائنون
1700000 المخزون	1250000 أوراق الدفع
120000 استثمارات مالية	470000 أرباح التملك
2600000 مباني	
7620000	7620000

السؤال الثاني:

بتاريخ 2009/1/1 اندمجت شركة الساحل مع شركة الجبل وتم تصفية شركة الجبل وذلك مقابل ما يلي:

إصدار (2000) سهم من أسهم شركة الساحل ذات القيمة الاسمية (400) وقيمة سوقية (500) ودفع المبلغ 375,000 وهذا وقد بلغت مصاريف التوحيد (225,000) دفعت نقداً موزعة على النحو التالي:

مصاريف العقد = 25,000 ، مصاريف إصدار الأسهم = 100,000

أتعاب مراجعة = 50,000 ، رسوم قانونية = 50,000

ولم يتضمن أي التكاليف المشروطة وقد كانت ميزانية شركة الساحل وشركة الجبل كالتالي:

البيان	شركة الساحل	شركة الجبل	
		قيم دفترية	قيم عادلة
نقدية	1,250,000	800,000	800,000
مخزون	1,500,000	687,500	750,000
زبائن	750,000	625,000	562,500
معدات	500,000	250,000	375,000
مباني	2,000,000	625,000	750,000
مجموع الأصول	6,000,000	2,987,500	3,237,500
رأس مال الأسهم	2,500,000	1,250,000	
رأس مال إضافي	2,000,000	500,000	
أرباح محتجزة	750,000	362,500	
دائنون	750,000	875,000	875,000
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية	6,000,000	2,987,500	

المطلوب:

- إثبات التوحيد وفقاً لطريقة الاستملاك.
- إجراء قيد تخصيص التكلفة على عناصر الأصول والخصوم.
- إعداد ميزانية شركة الساحل بعد التوحيد.

الحل: حساب كلفة التوحيد

دفعت الشركة 375000 نقداً وأصدرت 2000 سهم بقيمة اسمية 400 أي رأس مال الأسهم 2000×400= 800000

القيمة السوقية للسهم 500 أي العلاوة (500 – 400 = 100)

إذاً رأس المال الإضافي = 2000×100= 200000

ومنه كلفة التوحيد = 375000 + 800000 + 200000 = 1375000

بالنسبة لمصاريف التوحيد المدفوعة **نقداً** وهي عبارة عن مصاريف العقد ومصاريف إصدار الأسهم وأتعاب المراجعة ورسوم قانونية وهذه المصاريف لا ترسمل وتعتبر مصاريف جارية تسجل وفق القيد:

من المذكورين

25000 ح/ مصاريف العقد

100000 ح/ مصاريف إصدار الأسهم

50000 ح/ أتعاب المراجعة

50000 ح/ رسوم قانونية

225000 إلى ح/ النقدية

تقتطع هذه المصاريف من الأرباح المحتجزة

بالنسبة لمصاريف إصدار الأسهم فهي تطرح من رأس المال الإضافي ويكون القيد على الشكل التالي:

100000 من ح/ رأس المال الإضافي

100000 إلى ح/ مصاريف إصدار الأسهم

إقفال مصاريف إصدار الأسهم

وبالتالي بقي لدينا من المصاريف 225000 – 100000 = 125000 تطرح من الأرباح المحتجزة

بقي كتابة قيد إثبات الشراء:

1375000 من ح/ الاستثمار في شركة الجبل

إلى المذكورين

375000 ح/ النقدية

800000 ح/ رأس مال الأسهم

200000 ح/ رأس المال الإضافي

ملاحظة:

الأعباء اللاحقة القابلة للتحديد في تاريخ التملك ترسمل وتضاف إلى كلفة التملك

قيود التخصيص:

إما نقوم بحساب الشهرة من القانون أو نستطيع معرفتها من خلال الفرق بين الطرف الدائن والطرف المدين

نحن الآن سنقوم بحساب الشهرة من القانون:

الشهرة= كلفة التملك – صافي الأصول بالقيمة العادلة

كلفة التملك = 1375000

صافي الأصول بالقيمة العادلة = أصول الشركة – التزامات الشركة

في هذه المسألة القيم العادلة معطاة وبالتالي نحسب صافي الأصول بالقيم العادلة من القيم العادلة المعطاة في شركة الجبل

صافي الأصول بالقيمة العادلة = 3237500 – 750018 = 2362500

الشهرة= 1375000 – 2362500 = (987500) أرباح تملك

قيد التخصيص:

من المذكورين

800000 ح/ النقدية

750000 ح/ المخزون

562500 ح/ الزبائن

375000 ح/ المعدات

750000 ح/ المباني

إلى المذكورين

1375000 ح/ الاستثمار في شركة الجبل

875000 ح/ الدائنون

987500 ح/ أرباح التملك

الميزانية الختامية لشركة الساحل بعد التوحيد

1450000 النقدية	3300000 رأس مال الأسهم
2250000 المخزون	2100000 رأس المال الإضافي
1312500 الزبائن	625000 الأرباح المحتجزة
875000 المعدات	987500 أرباح التملك
2750000 المباني	1625000 الدائنون
8637500	8637500

بالنسبة إلى حساب النقدية كان لدينا رصيد سابق في الشركة بمقدار 1250000 ودفعت الشركة من كلفة التوحيد نقداً 375000 ودفعت مصاريف نقداً بمقدار 225000 وبالتالي أصبحت النقدية

650000 = (225000 + 375000) – 1250000

ونقدية شركة الجبل ستضاف إلى نقدية شركة الساحل لأن العملية اندماج حيث ستضاف بالقيمة **العادلة** وبالتالي النقدية = 650000 + 800000 = 1450000

بالنسبة لرأس مال الأسهم في شركة الساحل كان 2500000 يضاف إليه اصدار الأسهم بالقيمة الاسمية 800000 إذاً 2500000 + 800000 = 3300000

بالنسبة لرأس المال الإضافي كان 2000000 وأضيف عليه 200000 ولكن أقفلنا مصاريف إصدار الأسهم فيه بمقدار 100000 فأصبح رأس المال الإضافي 2000000 +200000 –100000 = 2100000

بالنسبة للأرباح المحتجزة كانت 750000 ولكن مصاريف التوحيد تطرح منها ما عدا مصاريف إصدار الأسهم لأنها أقفلت في رأس المال الإضافي وبالتالي يطرح منها مصاريف بمبلغ 125000

أي: 750000 – 125000 = 625000

السؤال الثالث:

افترض في السؤال رقم (2) أنه قد ينتج عن الشراء علاقة قابضة وتابعة ما بين الساحل والجبل، المطلوب:

تحديد تكلفة الشراء.

إثبات الشراء وفقاً لطريقة الاستملاك

الحل:

كلفة الشراء تبقى كما هي لا تتغير 1375000

إثبات الشراء وفق طريقة الاستملاك

هنا يكون لدينا قيد واحد فقط وهو :

1375000 من ح/ الاستثمار في شركة الجبل

إلى المذكورين

800000 ح/ رأس مال الأسهم

200000 ح/ رأس المال الإضافي

375000 ح/ النقدية

في هذه الحالة أصول والتزامات شركة الجبل تبقى في حوذتها ولا تنتقل إلى شركة الساحل لأن العلاقة الناتجة عن الشركتين

هنا هي علاقة قابضة وتابعة فأصول والتزامات شركة الجبل تبقى لها ولا تنتقل إلى شركة الساحل

لا ننسى أنه في هذه الحالة نضع حساب الاستثمار 1375000 في ميزانية شركة الساحل في طرف الموجودات

السؤال الرابع:

بتاريخ 2009/4/1 اشترت الشركة س كامل صافي أصول شركة ص وذلك مقابل دفع مبلغ 100000 نقداً وكان ميزان المراجعة للشركتين قبل الشراء مباشرة على النحو التالي:

البيان	س	ص	
		قيم دفترية	قيم عادلة
نقدية	300000	20000	20000
زبائن	600000	40000	40000
مخزون	450000	30000	40000
الات ومعدات	120000	8000	10000
مصاريف	200000	20000	ـــــ
الإجمالي	1670000	118000	110000
دائنون	250000	15000	15000
رأس مال الأسهم	600000	40000	ـــــ
رأس المال الإضافي	300000	40000	ـــــ
أرباح محتجزة	200000	20000	ـــــ
إيرادات	320000	23000	ـــــ
الإجمالي	1670000	118000	15000

المطلوب: تحديد تكلفة الشراء / إجراء القيود المحاسبية في دفاتر الشركة س

الحل:

تكلفة الشراء:

دفعت الشركة 100000 نقداً مقابل الشراء إذاً كلفة الشراء هي: 100000

القيود المحاسبية:

100000 من ح/ الاستثمار في الشركة ص

100000 إلى ح/ النقدية

بما أن الشركة اشترت صافي أصول الشركة ص فهنا لدينا قيد تخصيص للأصول والخصوم لأنها انتقلت ملكيتها إلى الشركة س المشترية

سنقوم بحساب الشهرة اولاً

الشهرة = كلفة التملك – صافي الأصول بالقيمة العادلة

صافي الأصول بالقيمة العادلة =110000 – 15000 = 95000

الشهرة = 100000 –95000 = 5000 شهرة موجبة

قيد التخصيص:

من المذكورين

20000 ح/ النقدية

40000 ح/ الزبائن

40000 ح/ المخزون

10000 ح/ الآلات والمعدات

5000 ح/ الشهرة

إلى المذكورين

100000 ح/ الاستثمار في الشركة ص

15000 ح/ الدائنون

السؤال الخامس:

افترض في السؤال رقم (4) أنه قد نتج عن الشراء علاقة قابضة وتابعة ما بين س و ص

المطلوب

تحديد تكلفة الاستملاك في 2009/4/1

إثبات التوحيد وفقاً لطريقة الاستملاك

الحل:

كلفة الاستملاك تبقى كما هي 100000 نقداً

إثبات التوحيد:

100000 من ح/ الاستثمار في الشركة ص

100000 إلى ح/ النقدية

هنا حالة قابضة وتابعة أي لا يوجد تخصيص للأصول والخصوم (يعني بينتهي شغلنا هون)

حساب الاستثمار في الشركة ص يوضع في ميزانية الشركة س المشترية بطرف الموجودات